Publication	Al Watan
Date	January 14, 2017
Circulation	220,000
Country	Egypt
Article Type	Ministry of Health News
Headline	MoH says new prices to be applied within 3 months as drug crisis persists
Page	06
Reporter	Staff Report

معركة الأدوية مستمرة.. و«الصحة»: تطبيق الأسعار الجديدة خلال ٣ أسابيع

«عماد الدين»: الأدوية الموجودة بالصيدليات حالياً تباع بالسعر القديم وعقوبة المخالفين ٥ سنوات حبس و١٠ ملايين جنيه غرامة.. و«مجاهد»: إرسال إخطارات التسعير للشركات وفتح باب التظلمات غداً

كتبت - سحر المكاوي:

استمرت أمس معركة الأدوية رغم قرار وزارة الصحة بزيادة أسعار ٣ آلاف صنف، وهو ما أثار ردود فعل غاضبة داخل النقابة العامة للصيادلة والنقابات الفرعية بالمحافظات، وقال الدكتور أحمد عماد الدين، وزير الصحة والسكان، إن الأسعار الجديدة للأدوية سيتم تطبيقها على التشغيلات الجديدة للأدوية، التي سيتم إنتاجها أو استيرادها ودخولها مصر خلال الفترة المقبلة، مؤكداً لـ«الوطن» أن الأدوية الموجودة حالياً بالصيدليات تباع بالسعر القديم.

وأوضح «عماد الدين» أنه سيتم توفير الأدوية الناقصة في السوق والبالغ ٢٢١ صنفاً دوائياً طبقاً لما رصدته إدارة الدعم ونواقص الدواء خلال أسبوع على الأقل.

وأشار عماد الدين إلى أنه سيتم تطبيق عقوبات على المخالفين للتسعيرة الجبرية أو الذين سيقومون ببيع الأدوية الموجودة حالياً بأسعار تزيد على السعر المدون على العبوة طبقاً لقانون التسعيرة الجبرية رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ وقانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.

فيما أوضح مصدر مسئول بغرفة صناعة الأدوية أنه سيتم تطبيق القرار الجديد لأسعار الأدوية والبالغة ٣ آلاف و١٠ أصناف دوائية خلال فترة تتراوح بين أسبوعين لثلاثة أسابيع على الأقل.

وأوضح المصدر أن الشركات تجرى حالياً إجراءاتها لاستيراد مستلزمات الإنتاج والمواد الخام، مؤكداً أن دورة إنتاج الصنف الدوائي تتراوح بين أسبوعين لثلاثة أسابيع، وذلك وفقاً لأسباب نقص الدواء هل المادة الخام أم أسباب أخرى. وأشار المصدر إلى أن الشركات اتفقت فيما بينها على العمل بأقصى جهد لسرعة توفير إنتاج الأدوية، وخاصة الناقصة بالسوق خلال فترة وجيزة جداً.

وقال الدكتور خالد مجاهد، المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة والسكان، إن الوزارة ممثلة في الإدارة المركزية للشئون الصيدلية ستبدأ في إرسال إخطارات التسعير الخاصة بالمستحضرات التي تم رفع أسعارها لكل شركة دواء ابتداءً من الأحد المقبل، وحتى نهاية الأسبوع الحالي. وأوضح «مجاهد» أن الوزارة دشنت غرفة عمليات مركزية بالإدارة المركزية للشئون الصيدلية تبدأ عملها من اليوم، ولها فروع بمديريات الصحة على مستوى الجمهورية لمتابعة العمل بالصيدليات ومراقبة عمليات بيع الأدوية بدون التلاعب بالأسعار وطبقاً للتسعيرة الجبرية المقررة من قبل الوزارة. وأكد «مجاهد» أن الوزارة ستقوم بتوزيع منشورات لكافة مديريات الصحة لإعلام المواطنين بالتسعيرة الجديدة للأدوية وهدفها وأليات تطبيقها وتعريف المواطنين بأهمية شراء الأدوية بعد معرفة سعرها وتاريخ إنتاجها وعدم وجود كشط أو تلاعب على العبوة سواء في السعر أو تاريخ الإنتاج. وتابع «مجاهد» أن العقوبات التي تنتظر المخالفين تتمثل في السجن بين سنة و٥ سنوات وغرامة تتراوح بين ٣٠ ألفاً و١٠ ملايين جنيه، فضلاً عن مصادرة المضبوطات من الأدوية المخالفة للتسعيرة الجبرية، كما تم تدشين خط ساخن للإدارة المركزية للشئون الصيدلية لإرسال تظلمات المواطنين من التسعيرة.

ونوه «مجاهد» بأن الإدارة العامة للتفتيش الصيدلي تبدأ من اليوم في تدشين حملات تفتيش على جميع الصيدليات على مستوى الجمهورية وسيتم اتخاذ الإجراءات القانونية ضد الصيدليات المغلقة طبقاً للقانون. ولفت المتحدث باسم وزارة الصحة أن الإدارة المركزية للشئون الصيدلية ستفتح الباب للشركات للتقدم بالتظلمات من التسعيرة الجبرية التي أعلن عنها وزير الصحة ابتداءً من الأحد المقبل، ولمدة ثلاثة أيام للنظر فيها وتقييمها من حيث القبول وإعادة التسعير أو الرفض، فيما أوضح مصدر مسئول بالإدارة المركزية للشئون الصيدلية أن الإدارة تجرى مراجعة قائمة الأدوية التي تم إعلان رفع أسعارها لوجود أخطاء بها من حيث العدد وتسعيرة بعض الأصناف، حيث أصدرت الوزارة قائمة بـ٢٩٨١ صنفاً، في حين أعلن الوزير عن زيادة ٣ آلاف و١٠ أصناف بفارق ٢٩ صنفاً دوائياً. وكان الدكتور أحمد عماد الدين، وزير الصحة والسكان، قد أعلن الدكتور أنه تم رفع أسعار ٣ آلاف و١٠ أصناف، وتمثل ٢٥٪ من إجمالي الأدوية المتداولة في السوق، والبالغة ١٢ ألف صنف دوائي، موضحاً أنه تم رفع أسعار ٦١٩ صنفاً من أدوية علاج الأمراض المزمنة مثل: «الضغط والقلب والسكر».

وأضاف «عماد الدين» أن تلك الأصناف المعالجة للأمراض المزمنة تمثل ٥٪ من إجمالي الأدوية المتداولة في السوق.

وزير الصحة خلال مؤتمر فرض التسعيرة الجديدة للدواء

تصوير - محمد مصطفى

الأدوية في أرقام

12 ألف صنف دوائي متداول في السوق.

3010 أصناف دوائية تم رفع أسعارها بنسبة ٢٥٪ من إجمالي الأدوية المتداولة.

619 صنفاً من أدوية الأمراض المزمنة تم رفع أسعارها بنسبة ٥٪ من إجمالي المتداول.

نقابات الصيادلة: «التسعيرة المزدوجة» تخالف القانون.. وضد مصلحة المرضى

اجتماعات طارئة للنقابات الفرعية.. و«شمعة»: تهديدات وزير الصحة «مُهينة» وسنغلق صيدلياتنا بدءاً من اليوم.. ووكيل النقابة: «عماد» لا يهتم بالفقراء

كتب • ريهام عبدالحافظ وصالح رمضان وأحمد ماجد وسهاد الخضري ونظيمة البحراوي وحسن صالح وميشيل عبدالله وإبراهيم رشوان وأحمد حفني وسمر عبدالرحمن:

فجر إعلان وزارة الصحة عن رفع أسعار ٣ آلاف صنف دوائي، اعتباراً من غد (الأحد)، غضب الصيادلة، حيث اتهم د. مصطفى الوكيل، وكيل نقابة الصيادلة، وزير الصحة أحمد عماد، بعدم الاهتمام بالمواطن الفقير، لموافقته على إصدار قرار زيادة أسعار ٣ آلاف صنف من الأدوية، مما يصب في مصلحة شركات الأدوية، ووجّه «الوكيل» رسالة إلى الوزير قال فيها: «يا وزير صحة الشركات، قرارك ليس له قيمة وضد مصلحة المرضى الفقراء ويخالف قانون التسعير الجبري للدواء، يا وزير الأزمات فترة توليك الوزارة من أسوأ ما مر على منظومة الصحة طوال تاريخها، أنت لا يعنيك مريض بسيط، ولا أي حد من أطراف المنظومة، وتهتم فقط بشركات الأدوية».

وأضاف وكيل نقابة الصيادلة، لـ«الوطن»: «في أحد اجتماعات النقابة بمجلس النواب، طرحنا ضرورة تشكيل لجنة لتقصي الحقائق بخصوص نقص الدواء وبحث حقيقة تخزينه من قِبَل الشركات، وبالفعل أُثبت لجنة الصحة بالمجلس هذا الطرح، وتبناه رئيس اللجنة، وطالبت اللجنة بضرورة وجود نقيب الصيادلة في اللجنة، وكان من صلاحيات اللجنة المرور والتفتيش على أيّ مصانع وشركات الأدوية والصيدليات، لكن لم يصدر تكليف بعمل اللجنة، وبعدها تفاجأنا بتصريحات وزير الصحة «العجيبة» بأن الصيدليات تقوم بتخزين الدواء، لذا سيصدر قرار بوجود سعرين للدواء، ضرباً للاحتكار»، وأكد «الوكيل» أن النقابة اعترضت على وجود سعرين، وقدمت فواتير وأوراقاً رسمية تثبت أن من يمتنع عن توزيع الدواء هي الصيدليات هي الشركات، وطالبت النقابة بضرورة التفتيش على مخازن الشركات، لكن وزارة الصحة لم تستجب، وبعدها تم اكتشاف إحدى شركات التوزيع التي تقوم بتخزين الدواء في مخازن بعيدة عن الشركة، انتظاراً للتسعير الجديد للأدوية، وبالفعل أصدر وزير الصحة قراره بزيادة سعر الأدوية، وباركته شركات الدواء، والمواطن المريض الفقير هو الذي سيتحمّل الفاتورة في النهاية».

ودعا نقيب الصيادلة في الدقهلية، الدكتور سعيد شمعة، الأعضاء إلى اجتماع طارئ بمقر النقابة، والمشاركة في اجتماع الجمعية العمومية الطارئة للصيادلة في دار الحكمة، وقال «شمعة»: «تتعامل وزارة الصحة معنا كقطاع الطرق، فوجود سعرين للدواء في الصيدليات سيؤدي إلى كوارث في ظل غلاء شديد للأسعار، فالوزير ينبّه على المريض الذي يدخل الصيدلية بأن يفحص تاريخ صلاحية وسعر وتاريخ إنتاج الدواء، وألا يشتري بسعر أعلى من المطبوع على الدواء، لكن الأدوية مسعّرة جبرياً، ولا يجوز أن يكون في الصيدلية أدوية بتسعيرة قديمة، وأخرى بتسعيرة جديدة، فيضطر المريض إلى اللف على الصيدليات ليشتري بالسعر الأرخص، وهو وضع مهين بالنسبة لنا جميعاً، كما أن وضع رقم تليفون للإبلاغ عن الصيادلة المخالفين، وهذه إهانة لنا»، وشدّد «شمعة»، على أنه لا يحق لوزير الصحة معاقبة الصيدلي على الإغلاق، قائلاً: «عليه أن يلجأ إلى القانون، وقبل تصريحات الوزير الأخيرة عن معاقبة الصيادلة المشاركين في الإغلاق الجزئي، كنا ندرس تأجيل قرار الجمعية العمومية بتنفيذ الإضراب، لكن بعد هذه التصريحات، سيغلق البعض صيدليته من اليوم». وفي الإسكندرية، ردت نقابة الصيادلة الفرعية على قرار الوزير ببيان شدّدت فيه على انحيازها الكامل للمريض، محذرة من مخالفة قانون التسعيرة الجبرية للأدوية رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠، الذي يُجرّم البيع بتسعيرتين، مؤكدة أنه يؤدي إلى احتكار أصحاب رأس المال للأدوية الضرورية، وتدمير الصيدليات الصغيرة والمتوسطة، كما استنكر البيان تهديدات وزير الصحة لمن يخالف قرار البيع بسعرين، بفرض عقوبات تصل إلى السجن ٥ سنوات، وغرامة تتجاوز المليون جنيه، لافتة إلى أن الوزير خالف القانون حينما عرض البيع بتسعيرتين مختلفتين.

وقال نقيب صيادلة الإسكندرية، الدكتور محمد أنس الشافعي: إن النقابة تُحمّل الوزارة المسئولية كاملة عن رفض شركات الأدوية تطبيق القرار الوزاري رقم ٤٩٩ لسنة ٢٠١٢، الخاص بزيادة هامش ربح الصيدليات عند زيادة التسعيرة، والنقابة تأسف لزيادة أسعار ٦٠٠ صنف دوائي لأمراض مزمنة. وفي المقابل، رحّبت شعبة أصحاب الصيدليات في غرفة الإسكندرية التجارية بقرار وزير الصحة، معتبرة أنه حل حقيقي لأزمة نقص الدواء، فيما واصلت مبادرتها الرافضة

جانب من نقابة الصيادلة بالدقهلية تصوير - سمير وحيد

.. وأصحاب الصيدليات غاضبون: قرارات الصحة تخدم شركات الأدوية فقط

«مدحت»: الوزير قال لا مساس بأدوية الأمراض المزمنة وأسعارها ارتفعت ٥٠٪ و«محسن»: «المستوردة» أصبحت عملة نادرة.. وإغلاق الصيدليات بداية التصعيد

كتب - حسن عثمان:

حالة من الغضب سيطرت على عدد من أصحاب الصيدليات بالقاهرة بعد قرار وزير الصحة بزيادة أسعار نحو ٣٠٠٠ صنف دواء جديد، مؤكدين أن القرار يصب فى مصلحة الشركات المصنعة للدواء، بالإضافة إلى أصحاب الصيدليات الكبرى، ويهدد حياة المرضى، ويتعارض مع ما سبق لوزير الصحة أن أعلنه بأنه لا مساس بأسعار أدوية الأمراض المزمنة.

قال أحمد مدحت، مدير إحدى الصيدليات بالدقى: «شركات توزيع الأدوية أرسلت إلينا أمس الأول قائمة بالأدوية التى سيتم رفع أسعارها خلال الفترة المقبلة، وتحتوى هذه القائمة على حوالى ٣٠٠٠ نوع دواء سيتم رفع سعره، هذه الأدوية تعتبر لا غنى عنها لدى معظم الشعب المصرى». وأضاف أن قرار وزير الصحة برفع أسعار الأدوية يصب فى النهاية فى مصلحة الشركات، مؤكداً أن الصيادلة يرفضون رفضاً قاطعاً قرار رفع أسعار الأدوية لأنه سيقضى على حياة أعداد كبيرة من المواطنين المرضى الذين لا يملكون ثمن شراء رغيف الخبز.

وأوضح «مدحت»: «الوزير قال: لن يتم رفع أسعار الأدوية المزمنة، وده طبعاً كلام كذب لأننا لو ضربنا مثل واحد بس بأدوية الأمراض المزمنة اللى هيترفع سعرها هنلاقى سعر كونكور، وده دواء ضغط، ومفيش فى مصر حد ما بيستخدموش، هتلاقى سعره النهارده ٤٢ جنيه، ومتسعر فى اللستة الجديدة بـ٦٣ جنيه، دواء البروفين سعره كان ٢١ جنيه السعر الجديد هيكون ٣٢ جنيه، يعنى كلام الوزير كله كلام غير صحيح بالمرة». وأشار إلى أن تفسير هذا القرار بكل بساطة هو أن يتم بيع جميع الأدوية الموجودة لدى الصيدليات حالياً بالأسعار الحالية ثم يضطر الصيدلى لشراء الأدوية بأسعارها الجديدة، مشيراً إلى أن هذا القرار سيخلق حالة من القلق فى سوق الأدوية المصرية.

من جانبه، قال الدكتور أيمن محسن، مدير إحدى الصيدليات بمنطقة المهندسين، إن الأسعار الجديدة للأدوية خلقت حالة من الرعب فى قلوب المواطنين، خصوصاً أن الأدوية ارتفعت أسعارها ولكنها غير موجودة، مشيراً إلى أن هناك شكوى دائمة لدى المواطنين لعدم توافر الدواء، خاصة أدوية الأمراض المزمنة التى يعانى منها عدد كبير من المصريين مثل أدوية الضغط والسكر، والأنسولين. وأضاف «محسن» أن الأدوية المستوردة أصبحت عملة نادرة لدى الصيادلة، وأنها لم تعد متوافرة كما كانت فى السابق، وأن أسعار الأدوية كانت ثابتة بشكل كبير قبل ثورة ٢٥ يناير، ولكن الشركات بدأت فى المطالبة برفع أسعار الدواء بعد الثورة لتحقيق مكاسب كبيرة، بالإضافة إلى ما شهدته سوق سعر صرف الدولار من زيادة خلال الأيام الأخيرة. وأكد أن الصيادلة يعبرون عن رفضهم القاطع لرفع أسعار الأدوية عن طريق غلق الصيدليات لمدة ٦ ساعات بداية من الأسبوع المقبل، حتى تضع الحكومة حلاً للأزمة التى تواجه سوق الأدوية فى مصر.

وقال مدير إحدى الصيدليات فى منطقة الجيزة، رفض ذكر اسمه، إن معظم الصيادلة لا يفهمون ما تم من قرارات أخيرة، وإن أسعار الأدوية أصبحت فى يد الشركات، وإن سيطرة وزارة الصحة أصبحت شبه معدومة على سوق الأدوية فى مصر. وأضاف أن عدداً كبيراً من المرضى أصبحوا حالياً يشترون الأدوية بالقرص بعدما ارتفعت الأسعار بشكل كبير خلال الفترة الأخيرة. وأشار إلى أن الأسعار الجديدة سيتم تطبيقها على الأدوية التى سيتم استيراد خامات الإنتاج الخاصة بها، ولن يتم تطبيقها على الأدوية التى تم تصنيعها بالفعل، موضحاً أن هذا القرار سيأخذ مدة تزيد على ٣ أشهر تقريباً، حتى يشعر المواطن بالأسعار الجديدة. وأضاف أن الأزمة الكبيرة لم تعد فى الزيادة الكبيرة فى رفع أسعار الدواء فقط وإنما الأزمة الأكبر هى عدم توافر الأدوية بالرغم من ارتفاع أسعارها.

أصحاب الصيدليات يرفضون زيادة أسعار الأدوية — تصوير - محمد خزعل

تعليق

حسم قرار الإضراب اليوم

النقابة تلقت مقترحاً من لجنة الصحة بمجلس النواب للتراجع عن الإضراب الجزئى المقرر بدؤه غداً الأحد، مقابل تحديد هامش الربح للصيدلى، وقرر مجلس النقابة دعوة الجمعية العمومية للانعقاد اليوم قبل بدء الإضراب غداً للتصويت على هذه المقترحات.

د. أحمد أبودومة
المتحدث باسم نقابة الصيادلة